

## لماذا لا تُعيد تركيا «حجر الجنة» والأمانات المقدسة

إسطنبول - بين حين وآخر يُبَرَّر الإعلام التركي التابع لحكومة حزب العدالة والتنمية، بمناسبة أو من دونها، ما قام به سلاطين آل عثمان على مدى أربعة قرون من عمليات قتل وتهجير ونهب وسرقة في الدول العربية خلال أربعة قرون من الاحتلال العثماني.

وفي تقرير لها نشرته الثلاثاء ذكرت وكالة أنباء الأناضول التركية الحكومية، بأن "مسجد صقللي محمد باشا" في إسطنبول، يستضيف منذ خمسة قرون 4 قطع من الحجر الأسود الموجود في الكعبة المشرفة "الذي يعتبر موضع إجلال في الدين الإسلامي ويعتقد أنه نزل من الجنة في مكة المكرمة.. أثناء بناء الكعبة المشرفة من جبل أبوقبيس"، دون أن تتحدث عن موعد انتهاء تلك الاستضافة (وليس السرقة) وفقا للتسمية التركية.

**مؤرخون يصفون ما حصل في المدينة المنورة بأنه «سرقة» من قبل الاحتلال العثماني وليس كما يدعي الأتراك «حماية للأمانات»**

وفي تبريرها لما يُمكن أن يُطلق عليه "عملية نهب وسرقة"، قالت الأناضول إن أجزاء من الحجر الأسود انكسرت لاحقا بفعل الزمن، وهو ما استدعى "حرص السلطان العثماني سليمان القانوني على إحضار تلك الأجزاء المكسورة إلى إسطنبول"، وهو ما ذكره أيضا مفتي منطقة الفاتح في إسطنبول حسين باشا. ويوضح المفتي أن الحجر الموجود في "مسجد ادرنة" ليس جزءا من الحجر الأسود بل هو جزء من الركن اليماني، وهو الزاوية الجنوبية للكعبة المشرفة المطلة على اليمن.

ويقول "بعد إعادة بناء الكعبة، دار جدل بين القبائل حول أي القبائل يحق لها وضع الحجر الأسود في الكعبة وذلك نظرا لأهميته، طرح أحد الأطراف فكرة تقضي بقبول تحكيم أول شخص يدخل من باب الحرم". وتم وضع قطع الحجر الأسود الأربع ضمن إطارات ذهبية وسط الأضلاع الرخامية الموجودة على مدخل مسجد صقللي محمد باشا، وأعلى المحراب، وفوق مدخل المنبر، وتحت قبة المنبر. وتقول الأناضول إن "الجزء الأكبر من أجزاء الحجر الأسود الموجودة في تركيا موضوع فوق باب مدخل ضريح السلطان سليمان القانوني مجمع السلطانية، وخلال شهر رمضان، يستطيع الزوار مشاهدة قطع من الحجر الأسود المحفوظة منذ 5 قرون في مسجد صقللي محمد باشا".



المفالات التركية بحق التاريخ العربي الإسلامي مستمرة



السلفيون يعملون بصمت ليستغلوا الثغرات والأزمات

## سلفيو تونس يعودون عبر انشغال الحكومة بالمعارك السياسية

### تحريض على المفطرين في رمضان وترويج للباس الطائفي

أن يختلوا عن غيرهم حتى في اللباس مخالفة للسائد وهو أيضا نوع من رفض الموجود: المجتمع الدولة النظام رفض الجمالية في الشارع محاولة للتفرد أو الانفراد بهذا اللباس.

وتابع "يريدون القول نحن لسنا مثلكم.. نحن خارجون عن ملككم". ويرى أن هذا محلية في الأونة الأخيرة في إحدى المدارس التابعة لمحافظة المهدية، شرق البلاد، أظهر سلوكا متطرفا لبعض المدرّسين حيث يرتدون اللباس الطائفي ويفصلون بين الإناث والذكور ويفرضون على التلميذات أزياء "محتشمة"، وفق شهادات لأولياء بعض التلاميذ.

وأوضح التحقيق أن "مدرستين ابتدائيتين في جهة شرابان" التابعة لمحافظة المهدية تدرّس مناهج إسلامية موازية للبرنامج الرسمي لوزارة التربية. كما أن المدرسين محل الجدل ينهون التلاميذ بأن الصور والتلفاز حرام ويمررون رسائل متطرفة للأطفال، كما يرفضون اعتماد المجسمات العلمية خلال الدروس.

وتضمّن التقرير تعدّد بعض المعلمين التدريسيين باللباس الأفغاني، والصلاة داخل القسم وأثناء الدرس مع عدم التقيد بالمناهج التعليمية و"السعي لدمجها عقول التلاميذ عبر أفكار متطرّقة وغريبة عن الثقافة التونسية".

وردا على ما تم تداوله بشأن ارتداء المدرسين للباس الطائفي في المدرسة أكد وزير التربية التونسي فتحي السلاوتي أن "اللباس الأفغاني مرفوض تماما داخل المدارس التونسية"، مشيرا إلى أنه "سيتم اتخاذ إجراءات ضد المدرسين المخالفين".

وحذرت أوساط حقوقية في تونس بما وصفته من "زحف داعشي على مؤسسات الدولة، فيما تنتشر الحكومة في تصفية الحسابات بعد تورطها في فتح المناورات والتجاذبات بين الأحزاب، وأهملت قضايا الشارع الحقوقية".

ويؤكد الخبراء والمتابعون أن التيار السلفي هو المستفيد الأول من المناخ السياسي المأزوم، ويتحرك في ظل الصمت الحكومي لإيجاد التعيين واستقطاب الناشئة والشباب، ويراي هؤلاء فإن اللباس في حد ذاته رسالة استقطاب بطرق غير مباشرة، بترسيخ صورة اللباس الطائفي لدى الطفل الذي سيكتسبه لباس "المسلمين"، فيما سيتمتع عن ارتداء زيته التقليدي الذي يمثل هوية المجتمع التونسي.

ويشير رياض الصيداوي مدير المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية في حديثه لـ"العرب" إلى أن "اللباس الطائفي ظاهرة جديدة انتشرت في تونس بعد 2011. مظلما انتشر على سبيل المثال في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988". ويرر الصيداوي تعمد السلفيين ارتداء هذه الملابس باعتبار أنهم يريدون

يستغل السلفيون في تونس انشغال الحكومة بالمعارك السياسية الدائرة للعودة بقوة إلى البلاد، حيث يستثمر منتسبو هذا التيار الصمت الحكومي لفرض نطمهم الاجتماعي المتشدد مع كل موسم رمضاني برمآقتهم المفطرين علنا والتحريض ضدهم، أو من خلال مساعيهم الزحف إلى مؤسسات الدولة، خاصة في قطاع التعليم من خلال الترويج للباس الطائفي واستقطاب الطلبة.

واعتبر الحفناوي أن "إغلاق المقاهي والمطاعم في نهار رمضان من قبل السلطات يعتبر خرقا للسنن".

وفيما تبدو دولة الحريات في تراجع في تونس يستغل السلفيون انشغال الحكومة بنزاعها على الصلاحيات مع رئاسة الجمهورية للترويج لأفكارهم المتشددة واستقطاب الفئات الشبابية والزحف نحو مؤسسات الدولة.

وأشار عليه العلاني الخبير في الجماعات الإسلامية لـ"العرب" أن "السلفية في رمضان نوعان سلفية جهادية وسلفية علمية".

وشرح بالقول "السلفية الجهادية يعتبر أنصارها رمضان شهرا أعظم فهو الشهر الذي وقعت فيه غزوة بدر، ويرون أن مضاعفة العمليات الإرهابية فيه له جزء مضاعف في الآخرة". مشيرا إلى وقوع عمليات إرهابية خلال شهر رمضان في سنوات 2014 و2015.

أما النوع الثاني من السلفية فهو السلفية العلمية وتتقسم أيضا إلى نوعين: سلفية حركية وسلفية إصلاحية فكرية.

ويتابع العلاني "السلفية الحركية لها نشاط في رمضان من أبرز سماته التشجيع على إغلاق المقاهي والمطاعم في رمضان خلال النهار ويكون تدخلها أحيانا بالحسنى وأخرى بالإكراه".

كما أنها تتدخل في طريقة لباس الأشخاص وتتدخل كذلك فيما تعتبره مسا بالشعائر الدينية حسب رؤيتها كالتصدي للظواهرات الثقافية التي لا تتلاءم مع أفكارها. أما السلفية الإصلاحية الفكرية فهي تيار مسالم يمارس طوقسه بشكل فردي ولا يتدخل في الحريات الفكرية للأخرين، حسب تعبيره.

وفيما خفت صوت هذا التيار في السنوات القليلة الماضية إلا أن ذلك لم يعن إخماده وانتصار أصوات العلمانية وأنصار الدولة المدنية، بل إن تلك الأصوات تراجعت وتركت المجال لـ"الإسلاميين المعتدلين" لخوض معاركهم السياسية، في حين كان السلفيون يعملون بصمت ليستغلوا الثغرات والأزمات. ويؤكد فريد عيسى الباحث والمحلل السياسي في حديثه لـ"العرب" أن السلفية نائمة في الإدارة التونسية بما في ذلك التعليم، وهي تعلن عن نفسها بين الفينة والأخرى من خلال سبل مختلفة، مرة بالرمضان والمتفجرات ومرة برموز مثل اللباس".

أمنة جبران  
صحافية تونسية

تونس - في الوقت الذي تفرق فيه الحكومة التونسية في أزمة كورونا بالتزامن مع انشغالها بخوض معارك سياسية يعود إلى الواجهة خطر التيار المتشدد الذي يحاول استثمار التورات السياسية والاجتماعية للعودة بقوة.

تكفي جولة في إحدى الأسواق الشعبية في تونس العاصمة، غير بعيد عن المدينة العتيقة، لمعرفة ذلك. فهناك رجال بلحي كثيفة وملابس شبيهة باللباس الطائفي ينتشرون هنا وهناك، ومحلات لبيع "اللباس الشرعي" للنساء وللفتيات الصغيرات أيضا.

ومع قدوم شهر رمضان من كل سنة تظهر إلى العلن محاولات هذا التيار لفرض نمطه الإسلامي المتشدد على المجتمع، بتحريضه ضد المفطرين في تجاوز لمسالة الحريات، وذلك عبر نشر خطاب التعصب على مواقع التواصل الاجتماعي.

ويلاحظ حقوقيون أن الشهر الكريم يستغله عناصر هذا التيار لتغذية التعصب الديني بدل نشر قيم التنازل والتسامح. فقد وجدوا في وسائل التواصل الاجتماعي الفضاء الملائم لذلك في ظل استمرار قيود التنقل بسبب حالة الطوارئ الصحية.

وتندت أوساط حقوقية بحملات قنص المفطرين المستمرة والتي تحولت إلى ظاهرة مع كل موسم رمضان.

وانتقدت الباحثة التونسية أمال قراسي في مقال نشرته صحيفة المغرب المحلية "إلقاء القبض في الأيام القليلة الماضية على مجموعة من الأفرقة لم ينضبط أفرادها للنظام العام ولم يراعوا مشاعر المسلمين".

ولاحظت أنه لا يكاد يمر موسم رمضان دون حدوث انتهاكات للحريات الفردية، إن كان على المستوى الفردي أو الجماعي أو باسم دولة القانون حسب تعبيرها.

وأوضح راشد مسعود الحفناوي رئيس جمعية تلاقي التي تراقب مسار الحريات في البلاد في حديثه للعرب أنه "لم تسجل أي حالات عنف في رمضان، ما عدا تدخل أجهزة الأمن في صفاقس بحق مواطنين أجانب في منزلهم واتهامهم بشرب الخمر في نهار رمضان".



وتشير رجا بن سلامة الباحثة والأكاديمية التونسية لـ"العرب" إلى أن "الأفكار المتطرفة موجودة في المجتمع، لكن ما يثير القلق هو وجودها في وزارة التربية ولدى المعلمين.

وأبدت توجسها من استغلال هذه الأفكار في التأثير على الأطفال، وعزت انتشار هذه الظاهرة التي تعاني منها سائر دول العالم إلى استفادتها من مناخ الحريات الذي يجد زخما بالبلاد في أعقاب ثورة يناير 2011. وتقترح حلول للتصدي للتيارات السلفية تطبيق القانون ومراقبة صارمة للمنظومة التعليمية.

عليه العلاني

السلفية في رمضان  
نوعان سلفية جهادية  
وسلفية علمية

رياض الصيداوي

ارتداء اللباس  
الطائفي خروج عن  
الدولة والمجتمع

رجاء بن سلامة

ما يثير القلق انتشار  
الأفكار المتطرفة  
لدى المربين

فريد عيسى

السلفية نائمة في  
الإدارة التونسية بما  
في ذلك التعليم